العرب
الإثنين 2020/06/15
السنة 43 العدد 11732

غلاف «روزاليوسف» يشعل أزمة بين القائمين على الإعلام في مصر

هيئة الصحافة تسترضي الكنيسة بمعاقبة رئيس التحرير

هيكل يتلقى سهام الإعلام

تحولت الضجة التي ثارت بسبب غلاف مجلة "روزاليوسف" الحكومية الذي تضمن صورة أحد أساقفة الكنيسة والمرشد العام لجماعة الإخوان المصنفة إرهابية، إلى قضية إعلامية تنذر بأن خلاف الهيئات المسؤولة عن القطاع وصل إلى مرحلة يصعب التنبؤ بتبعاتها على المشهد.

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - شن الإعلامي وائل الإبراشي مقدم البرنامج الحواري الرئيسي على التلفزيون المصري، هجوما استثنائيا على وزير الإعلام أسامة هيكل، واتهمه بالتقصير في احتواء غضب الكنيسة والأقباط بسبب غلاف مجلة "روزاليوسف" الحكومية، الذي وُصف بأنه "أهان أساقفة" وصنفهم بأنهم متمردون على تواضروس الثاني، بابا الكنيسة بمصر.

واستنكرت الكنيسة، الجمعة، ما وصفته بـ"التطاول" الإعلامي عليها في شخص أحد أساقفتها، بعد أن وضعت "روزاليوسف" صورته على الغلاف بجانب صورة محمد بديع مرشد جماعة الإخوان المصنفة إرهابية تحت عنوان "الجهل المقدس"، واعتبرت تصرف المجلة لا يندرج تحت حرية الرأي والتعبير، بل هو "إساءة وتجاوز لا يجب أن يمرّا دون حساب".

وأثنى الإبراشي على حكمة ومهنية رئيس الهيئة الوطنية للصحافة كرم جبر، لتدخله السريع لاحتواء الموقف بإحالة رئيس تحرير المجلة للتحقيق، وتقديم اعتذار للكنيسة، التي كانت أصدرت بيانا صحافيا غاضبا طالبت فيه برد الاعتبار، وهددت باللجوء إلى القضاء.

وقال "ليس مطلوبا من وزير الإعلام أن يكون مدير مدرسة يُملي علينا التعليمات ويحدد ما نقوله بل يضع سياسة إعلامية"، وهنا كان يتحدث عن حتمية وجود مساحة للرأي، لكن ما يثير التعجب، أنه عندما تطرق إلى أزمة غلاف المجلة نفى علاقته بحرية التعبير، ما يعكس أن الأزمة مع هيكل لها أبعاد أخرى غير إعلامية.

ورأى البعض في هجوم الإبراشي على وزير الإعلام، بداية حقيقية لأن يكون تلفزيون الدولة متحررا من الهيمنة الحكومية على ما يقال وما لا يُقال، لكن هناك من صنف النبرة الحادة بأنها لا تخلو من تصفية حسابات، ومحاولة إظهار وزير الإعلام بـ"المتخاذل"، مقابل تبييض وجه آخرين يشاركونه في إدارة المشهد.

وصرح سامي الشريف، رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون السابق، لـ"العرب"، أن هجوم منبر حكومي على وزير في الحكومة أمر وارد، طالما أنه لم يقم بتنفيذ المهمة التي جاء من أجلها، وهي وضع سياسة إعلامية للدولة، لأن ما يحدث في الوقت الراهن يعكس أن كل صحيفة وبرنامج يغرد بمفرده، وهذه فوضى يجب أن تتوقف.

ويتحدث معارضون لرأي الشريف، بأنه يصعب فصل هجوم تلفزيون رسمي على الوزير المكلف بإدارة الإعلام عن التصريحات التي أدلى بها الأخير قبل أيام، وانتقد فيها تعامل الكوادر الإعلامية داخل ماسبيرو بعقلية الموظفين، وأن أزمة اتحاد الإذاعة والتلفزيون تكمن في عدم استغلال إمكانياته البشرية المتميزة.

ويمكن من خلال هذا التصريح فك شفرة الهجوم الإعلامي على أسامة هيكل، وأن الخلاف معه بعيد عن محاولة تطويق غضب الكنيسة بتوجيه اللوم إليه، فقد انتقد بشكل صريح طريقة تطوير تلفزيون الدولة، وأعرب عن امتعاضه من الكوادر التي يتم الاعتماد عليها، في حين أن هناك آخرين أكثر تميزا.

وأوضح صفوت العالم، أستاذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة، أن إقحام وزير الإعلام طرفا في أزمة الكنيسة والمجلة والهجوم عليه، لا علاقة له بحرية الرأي والتعبير، ويندرج تحت التصيد المتعمد، وأن هيكل أصبح يشكل لها أزمة، لذلك تسعى لأن يستمر مقيدا.

وأضاف لـ"العرب"، أن الجهة التي تحتكر إدارة المنظومة تتعامل على أنها أقوى من الوزير، وبإمكانها تحريك أي صوت للاحتكاك معه، بذريعة إخفاقه في وضع سياسة إعلامية للدولة، في حين أن السياسة التي يطالب بها الإبراشي سوف تكبل حريته، لكن تم توظيف هذه الكلمة المطاطة لتضفي شرعية على انتقاد الوزير من خلال تلفزيون الدولة.

ويُفترض أن الجهات التي تدير ملف الإعلام وتمتلك أغلب مؤسساته، أشرفت على تطوير ماسبيرو قبل شهور، واستعانت بإعلاميين من مؤسسات أخرى تمتلكها وتديرها، وكان بينهم وائل الإبراشي، الأمر الذي أثار استهجان كثيرين، لأن نفس الجهات سبق وأخفقت في إدارة قنوات وصحف تسيطر عليها.

وسخط وزير الإعلام على طريقة إدارة التلفزيون الرسمي لم يكن ليمر دون حساب، كما أن انتقاده بشكل غير مباشر لاستدعاء إعلاميين من خارج المبنى، تطلب وقفة في أقرب فرصة، ما ينذر بفتح المجال لمعارك مقبلة بين الوزير والمنابر التي ما زال يفتقد السيطرة عليها ضمنيا.

وتظل أزمة وزير الإعلام، أنه لا يكل من الحديث عن حتمية عودة الإعلام الرسمي للريادة ومنحه منسوبا من الحرية في تناول القضايا، مع فصل منابره عن الإعلام الذي يُفترض أنه خاص، لتحقيق التوازن والاعتدال والمصداقية، لكنه يواجه معضلة معقدة بتحول أغلب وسائل الإعلام لكيان واحد تغيب عنه التعددية والجرأة.

والمشكلة الأكبر أن الرجل لا يملك صلاحيات مطلقة تسمح له بمعاقبة مذيع أو رئيس تحرير صحيفة، حتى الإبراشي عندما انتقده بضراوة لعدم تدخله في أزمة الكنيسة، كان يُدرك أن هيكل يده مغلولة عن فعل شيء، إما خشية اتهامه بالقفز على صلاحيات هيئة أخرى (الوطنية للصحافة)، أو قيام بعض الأطراف باستغلال تدخله للإيحاء بأن هناك أزمة بين الحكومة والكنيسة استدعت ظهور وزير بالحكومة، في حين أن القضية مهنية بحتة.

ويرى مراقبون، أن توظيف أزمة تصعيد الكنيسة ضد مجلة تكاد تكون انقرضت، كحال باقي الإصدارات الأسبوعية والشهرية، لتوجيه دفة الهجوم على وزير الإعلام، يندرج تحت معركة تكسير العظام بينه وبين جهات تسعى لاستمرار هيمنتها على المشهد.

يقول هؤلاء إن هذه الجهات لديها شعور بأن زيادة الاعتماد عليها من جانب دوائر الحكم لتكون صاحبة اليد العليا في إدارة المنظومة الإعلامية لن يتم دون إظهار وزير الإعلام في صورة الضعيف، ليكون حضورها أمرا حتميا للحد من خسائر سياسية قد تنجم عن تهميشها.

وأكد سامي الشريف أن الصدام والتضارب في الأدوار بين وزارة الإعلام والهيئات الإعلامية لن ينتهي قبل إلغاء الأخيرة، فكل رئيس جهة من هؤلاء يعتبر نفسه وزيرا محصنا من التدخل في سياساته، ما يكبل وزير الإعلام عن التحرك خطوة واحدة للأمام.

وما يثير امتعاض الأطراف المتصارعة مع وزير الإعلام، أنه يخرج على فترات للحديث حول تكليفه سياسيا بإنهاء ملف التغييرات الصحافية والإعلامية، ويشعر رؤساء وأعضاء الهيئات بأن مستقبلهم بين يديه. ولأنه غير مقتنع بأغلب هؤلاء، اتجه بعضهم للتشكيك في قدراته ودوره لإثناء الحكومة عن تكليفه بمهمة اختيار القيادات الإعلامية.

وذهب صحافيون إلى أن معاقبة مجلة لمجرد أنها نبشت في ملف حساس داخل الكنيسة رسالة ترهيب للإعلام، وأن المؤسسات الدينية جهات مقدسة ومحصنة من النقد، ما يثير الشكوك حول جدية الحكومة في التقدم خطوات للأمام في ملف حرية الرأي والتعبير، طالما أنها لا تتوقف عن توسيع دائرة الجهات المحاطة بالحصانة والخطوط الحمراء.

> توظيف أزمة تصعيد الكنيسة ضد مجلة لتوجيه دفة الهجوم على وزير الإعلام، يندرج تحت معركة تكسير العظام

نقص التنوع في هيئات التحرير الأميركية يثير الشكوك حول الموضوعية

نيويورك - تعترف أكير لاسي بأن الخلافات الداخلية التي يشهدها عدد من وسائل الإعلام والأجواء العامة في الولايات المتحدة منذ بداية التظاهرات تجعل الحوار صعبا، مشيرة إلى أنها الصحافية الوحيدة الملونة في هيئة التحرير التي تعمل فيها.

وقالت "هناك خوف حقيقي من أن نقول أمرا غبيا أو أن نخضع للحشد المطالب بصحوة ضمير"، لكن "يجب عرض كل شيء للنقاش. ليس هناك سؤال غبي".

وتسببت التظاهرات التي تشهدها الولايات المتحدة منذ موت جورج فلويد، بهزة في هيئات تحرير عدة وسائل إعلام أميركية باتت مضطرة للتساؤل عن تغطيتها للمسألة العرقية، وفي بعض الأحيان عن نقص التنوع فيها.

وقبل أيام، أثار مقال اقترح حشد الجيش لإدارة التظاهرات، عاصفة في صفوف صحيفة نيويورك تايمز أدت إلى استقالة المسؤول عن زاوية الآراء.

وكان عنوان "المباني تهم أيضا" الذي يساوي بين الخسائر المادية خلال التظاهرات المناهضة والأميركيين الأفارقة الذين تقوم الشرطة بقتلهم، كافيا في صحيفة "فيلادلفيا إينكوايرر" لإثارة غضب جزء من هيئة التحرير.

وقال مارتن رينولدز أحد مدراء "ماينارد اينستيتيوت" المركز الذي يروج للتنوع في وسائل الإعلام، إن "الكفاح الذي نراه في الشوارع يفرض نفسه على هيئات التحرير الأميركية، لأن صحافيين يشعرون بالاستياء من التغطية لأنهم يمنعون من تغطية قضايا بسبب انتماءاتهم الإثنية".

وأكدت صحافية سوداء في صحيفة "بوست غازيت" التي تصدر في مدينة بيتسبرغ أنها استبعدت من متابعة التظاهرات بعد تغريدة استفزازية.

ودافع عشرات من زملائها عنها، لكن رئيس التحرير كيث بوريس برر قراره بضرورة احترام الموضوعية.

وترى أكيلا لاسي الصحافية الخلاسية في الموقع الإخباري الإلكتروني "ذي أنترسبت" أن "هناك تحفظات كبيرة على الإقرار بأن الصحافيين غير البيض ليسوا منحازين". وقالت "من المؤلم أن نرى أن امتياز التشكيك يمنح بشكل منهجي للذين حددوا القواعد"، أي البيض.

ورأى مارتن رينولدز أن "لا أحد موضوعي"، أيا كان لون بشرته، مشيرا إلى أن الموضوعية "وهم".

وأضاف "لكن الجميع يمكن أن يكونوا نزيهين خصوصا إذا كانوا يعون انحيازهم".

وقال رينولدز إن "الصحافي يمكنه تغطية كل شيء إذا كان مؤهلا"، داعيا إلى المزيد من التفكير والتأهيل الداخلي في وسائل الإعلام حول معالجة القضايا العرقية في الولايات المتحدة.

أكيلا لاسي

تحفظات كبيرة على الإقرار بأن الصحافيين غير البيض ليسوا منحازين

ومن أسباب هذا الجدل نقص التنوع في هيئات التحرير التي يقول مركز الأبحاث "بيو" في دراسة نشرت في نهاية 2018، إن نسبة البيض فيها تبلغ 77 في المئة، بينما نسبة هؤلاء بين كل العاملين تبلغ 65 في المئة.

ويرى رئيس التحرير السابق في صحيفة "يو.أس.أي توداي" كين بولسون، في ذلك تراجعا، بعد تقدم أحرز في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

وهو يتذكر أن مجموعة "غانيت" المالكة للصحيفة ربطت مكافأة كوادرها بتنوع طواقمهم وكذلك بتمثيل الأقليات على صفحات الصحيفة.

لكن الأزمة التي تواجهها الصحف منذ أكثر من عشر سنوات وإلغاء الوظائف قلصا التنوع.

وأكد بولسون الذي يعمل مديرا لمركز حرية التعبير في جامعة ميدل تينيسي، أنه ليس قلقا بشأن تغطية "الأحداث الرئيسية" مثل وباء كوفيد- 19 والتظاهرات، معتبرا أنها "جيدة جدا".

صحافية إيرانية تطالب بالعلاج خارج السجن لإنقاذ حياتها

طهران - أعلن محامي الصحافية الإيرانية والناشطة في مجال حقوق الإنسان نرجس محمدي، أنه تقدم بطلب السماح لها بالخروج من السجن لتلقي العلاج، حيث تعاني من تدهور صحتها منذ أشهر وازدادت سوءا مؤخرا.

وقال المحامي محمود بهزادي راد إن موكلته مستهدفة بملاحقات قضائية جديدة وإنها "موضع تحقيق" في ملف غير محدد المضمون "لم يصدر فيه أي قرار اتهامي".

ومنذ مارس، استفاد أكثر من 100 ألف سجين من أذون خروج أو تخفيف العقوبة للحد من تفشي فايروس كورونا المستجد في سجون إيران. لكن هذا القرار لم يشمل محمدي المعروفة بمعركتها لصالح إلغاء عقوبة الإعدام في إيران.

ومحمدي (48 عاما) كانت المتحدثة باسم مركز المدافعين عن حقوق الإنسان في إيران – الذي أسسته المحامية شيرين عبادي الحائزة جائزة نوبل للسلام في 2003 – لدى توقيفها وسجنها في مايو 2015. وتمضي الناشطة عقوبة بالسجن لعشر سنوات بعد إدانتها بتهمة "تأسيس مجموعة غير مشروعة وقيادتها" بين تهم أخرى. وبحسب منظمة "مراسلون بلا حدود" التي تعنى بالدفاع عن الصحافيين، نقلت محمدي "بالقوة" في نهاية ديسمبر من سجن إيوين بطهران حيث كانت مسجونة منذ مايو 2015 إلى زنجان شمال غرب إيران.

وصرح بهزادي راد "أكتب رسالة لنقلها إلى مكتب المدعي أدرجنا فيها ثلاثة مطالب محددة. المطلب الأول هو نقل محمدي من زنجان إلى طهران حيث عاشت وعملت". وأضاف "طلبي الثاني هو إجازة طبية لتلقي العلاج بما أن موكلتي مصابة بعدة أمراض منها مرض رئوي يجب مراقبة تطوره بانتظام" منددا بـ"عدم السماح لأطباء متخصصين بمعاينة موكلته في زنجان".

وأوضح أنه يحضر طلبا جديدا للإفراج المشروط عن محمدي ويمكن لموكلته الاستفادة منه نظرا إلى الفترة التي أمضتها في الحبس.

وكان القضاء الإيراني رد طلبا مماثلا نهاية العام 2019. وتصر محمدي على مطالبها الحقوقية متحدية تعنت السلطات وقمعها للناشطين، ودعت من داخل السجن في فبراير الماضي، الإيرانيين إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وذلك في رسالة من السجن وصفت فيها دعوتها للمقاطعة بأنها "وفاء لدماء ضحايا احتجاجات نوفمبر".

نرجس محمدي تحدت السلطات من محبسها